ومن عليه قصاص وان لم يأذن الامام في القتل
لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال
الضرورة تأديبا معه وحال الضرورة ليس فيها
رعاية ادب وحكم مجانين اهل الحرب وارقائهم
وحناثاهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام
ولو وجد المضطر صبيا مع بالغ حربي فله اكل البالغ
وكف عن الصبي لما في اكله من ضياع المال ولان
الكفر الحقيقي ابلغ من الكفر الحكمي اهـ وكذا يقال
فيما يشبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال البلقيني
اذا لم يستول على الصبي والمرأة ونحوهما والا
صاروا ارقاء معصومون لا يجوز قتلهم لحق
الغانمين ولا يجوز قتل ذمي ومعاهد لحرمة
قتلهما ولو وجد مضطر طعام غائب اكله وغرم بدله او حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله
لغير ان لم ينفصل عنه لقوله صلى الله عليه
وسلم ابدأ بنفسك وابقاؤه لمهجته ثم ان
كان غير المالك بيا وجب على المالك بذله له
فان آثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جاز بل
يسن وان كان اولى به كما في الروضة لقوله تعالى
ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
ولو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر
والبهيمة

والبهيمة وبالمعصوم مراق الدم فيجب عليه ان يقدم
نفسه على هولا او وجد طعام حاضر غير مضطر
لزمه بذله لمعصوم بثمن مثله بمقبوض انحضر
والا فعلى ذمته ولا ثمن له ان لم يذكره وان امتنع
غير المضطر من بذله بالثمن قاتله المضطر قهرا
واخذ الطعام وان قتله لا يضمنه بقتله الا اذا
كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه كما
عند ابن ابي الدم او وجد مضطر ميتة وطعام
غيره لم يبذله او ميتة وصيد احرم باحرام او حرم
فميتة الميتة وعلى قطع جزء نفسه لاكله ان
قتلكو ميتة وكان خوف قطعه اقل وحرم قطع
بعضه لغيره من المضطرين لان قطعه لغير
ليس فيه قطع البعض لاستيفاء الكل ثم ان ذلك
الغير بيا لم يحرم يل يجب ويحرم على المضطر ايضا
ان يقطع لنفسه قطعة من حيوان معصوم لما مر
لنا ميتتان حلالان وهما السمك والجراد ولو بقتل
مجوسي لخبر احلت لنا ميتتان السمك والجراد فيحل
اكلهما وبلعهما وان لم يشه السمك المشهور كالكلب
والخنزير والفرس وكره قطعهما حيا ويكره ذبحهما
لا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها ويحرم
ما يعيش في بر وبحر كضفدع وسرطان وتمساح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)